

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس ،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر لأقدم لكم باسم حكومة صاحب الجلالة نصره الله مشروع قانون المالية لسنة 2010 كما تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب الموقر.

وسيتركز هذا العرض الذي يعتبر بمثابة مقدمة للمناقشات المعمقة التي سيكون علينا إجراؤها سواء على مستوى الجلسة العامة أو على مستوى لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول محورين رئيسيين:

- منطلقات المشروع المتمثلة في الأرضية الصلبة التي تم تحقيقها والتي تؤسس للأهداف الطموحة المعتمدة في مختلف الميادين ضمن نموذج للتنمية منسجم وواضح المعالم؛

- الركائز التي يبنى عليها المشروع في سعيه لإرساء أسس تنمية اقتصادية مستدامة ذات انعكاسات بشرية ومجالية.

سيدي الرئيس،

يصادف مشروع قانون المالية هذه السنة الذكرى العاشرة لاعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش أسلافه الميامين.

وتعتبر هذه العشرية محطة هامة في مسيرة البلاد بخطى ثابتة نحو النمو والتقدم والحدثة ، إذ سمحت ببلورة الطموحات والآفاق ومكنت من توفير الوسائل الكفيلة بتحقيق انجازات هامة ورائدة أكدت صواب الاختيارات وأبانت عن قدرة حقيقية على تحقيق الأهداف المتوخاة.

وعلى رأس هذه الإنجازات التدبير المتميز للتطورات التي عرفتها قضيتنا الوطنية، فقد نجحت بلادنا في حشد دعم هام ووازن لصالح القضية الأولى لكل المغاربة، قضية الوحدة الترابية بإطلاق مبادرة الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية كحل سياسي واقعي وجدي وذي مصداقية. وقد حظيت هذه المبادرة بدعم دولي واسع ما فتئ يتكرس داخل المنتظم الدولي كما تبين ذلك من خلال التوافق حول القرار الأخير للجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولقد أكد صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء العزم على المواجهة الصارمة للمناورات الانفصالية وإعطاء انطلاقة فعلية لتجسيد الحكم الذاتي على أرض الواقع بالأقاليم الصحراوية ضمن تصور تنموي متكامل تشاركي ومتجدد يفتح أرحب الآفاق لمساهمة كافة فعاليات ساكنة أقاليمنا الجنوبية.

ولقد كان وقع الخطاب الملكي هاما ومعبئا لكافة مكونات الشعب المغربي الذي أبان مرة أخرى عن تجنده للدفاع عن قضايا المصيرية الكبرى وعن التفافه حول الاختيارات التي ارتضاها المغرب كأساس لبناء صرح مجتمع ديمقراطي حدائي ومتضامن.

ولذلك نسجل باعتراز تلك الالتقائية الرائعة التي ميزت ردود فعل كل مكونات الطيف السياسي الوطني وكل فعاليات المجتمع المدني بدون استثناء.

إننا مقتنعون أن هذا الإجماع يشكل أرضية صلبة لتعبئة كل الطاقات الوطنية لمواجهة التحديات المطروحة على بلدنا على جميع الأصعدة خصوصا أن التجربة الملموسة بينت بما لا يدع مجالا للشك التفاف القوى الوطنية حول الاختيارات الإستراتيجية الكبرى للبلاد والتي ما فتئ صاحب الجلالة يؤكد عليها ويثريها بما يعزز وضوحية الرؤيا ويفتح مسالك جديدة لترجمة الاختيارات الإستراتيجية على المستويات الوطنية والجهوية.

ولقد مكنت عشرية الإصلاحات التي راكمتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله من تكثيف الجهود التنموي الوطني وتحقيق مكاسب هامة على درب بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي المتضامن ضمن تصور تنموي متكامل يرتكز على تنمية القدرات الوطنية التي تمكن المغرب من تقوية تميزه التنافسي، سعيا نحو تموقع إيجابي وفاعل يستفيد من الفرص التي تتيحها تحولات الاقتصاد الدولي.

ويستند هذا التصور على:

- أولاً: استثمار الموقع الجغرافي المتميز لبلادنا بما يمكنه من الاستفادة من قربه من الاتحاد الأوروبي، أكبر سوق استهلاكية في العالم، ويقتضي ذلك فيما يقتضيه تحويل هذه الخاصية الجغرافية إلى عامل امتياز فعلي على المستويات اللوجيستكية والاقتصادية. ويندرج ضمن هذا الإطار الجهود الوطني المتنامي لتعزيز البنيات والتجهيزات الأساسية من طرق وموانئ ومطارات وسدود، إضافة إلى توفير خدمات الماء والكهرباء والاتصالات وخلق المزيد من المناطق السياحية والصناعية والفلاحية والخدماتية من الجيل الجديد.

- **ثانياً:** تعبئة وتأهيل العنصر البشري الذي تتميز به بلادنا عبر توفير أحسن السبل نجاعة في التعليم والتكوين وتطوير الكفاءات، إضافة إلى تطوير البحث العلمي... كل ذلك لمواكبة التطورات القطاعية الحاصلة والمرتبقة. والجدير بالذكر أن السياسات القطاعية المنتهجة والتعاقدات المبرمة التي جاءت لتفعيلها قد ساهمت في توضيح الرؤى حول الحاجيات الضرورية التي تتطلبها في مجالات الكفاءة والتكوين. وسيشكل التقدم في القطاعات المرتبطة بتلبية هذه الحاجيات عاملاً حاسماً في تحسين التميز التنافسي للمغرب على أسس جديدة تمكن من رفع الإنتاجية وتملك التكنولوجيات الحديثة وتقوي استقطاب الرساميل الوطنية والأجنبية، وتدعم تطور الفئات الوسطى.

- **ثالثاً:** تكثيف الجهود لامتناسخ الخصائص الاجتماعية المتركمة، والعمل على ترجمة المكاسب الاقتصادية على مستوى مؤشرات التنمية البشرية، وضمان التوزيع العادل للثروات إقراراً لمبادئ الإنصاف والعدالة، وسعياً نحو إدماج جميع الفئات والجهات، مع إيلاء أهمية قصوى إلى المناطق القروية والجبلية وهوامش المدن وكذا إلى فئات النساء والشباب.

إن تعزيز مقومات التماسك والتضامن الاجتماعي لا تشكل فحسب إحدى الأهداف السامية لمشروعنا المجتمعي الحداثي، بل تمثل كذلك إحدى الروافد الأساسية لاستتباب السلم الاجتماعي، وتحسين جودة ومناخ الأعمال، إضافة إلى تطوير السوق الداخلية؛ وكلها عوامل تلعب أدواراً متنامية في إنكفاء وتيرة الاستثمارات الوطنية والدولية والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

ولقد تمكن المغرب من بناء لبنات أساسية ضمن هذا التصور بخطى مقدامة ورائدة، مكنت من التفاعل الإيجابي مع تحولات المحيط الجهوي والدولي، مع الارتكاز على تكريس مقومات الهوية الوطنية الحضارية المنفتحة. وهكذا، انصب الاهتمام على تأهيل الحقل الديني في اتجاه تقوية مناهج الوسطية والاعتدال لديننا الحنيف، والتركيز على بناء مغرب متعدد، مستوعب لتنوعه اللغوي والثقافي، في إطار مقاربة متميزة للتصالح مع الماضي، والانفتاح على إبداعات وعطاءات مختلف الحضارات.

ولقد تم كل ذلك في إطار مسلسل من الإصلاحات الرائدة في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحت القيادة السامية لجلالة الملك مما فتح آفاقا واسعة تؤمن الانتقال إلى فضاء ديمقراطي حديث، عبر توسيع مجال المشاركة، وتعزيز الحريات الفردية والجماعية، والنهوض بأوضاع المرأة بصفة خاصة من خلال اعتماد مدونة الأسرة وتعديل قانون الجنسية وطرح إصلاح القضاء كأولوية هامة.

وعلى مستوى حقوق الإنسان، سجل المغرب تقدما هاما من خلال نهجه لمسلسل المصالحة مع الماضي وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وإضافة إلى العمل الدؤوب الذي ميز العشرية الأخيرة لتفعيل المؤسسات الوطنية والجهوية والمحلية، سيعزز الصرح المؤسسي بإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تتكبدون حاليا على تدارس مشروع قانونه التنظيمي، وهو أحسن مؤشر على استمرار وتطور دينامية الإصلاحات التي تعزز بناء النموذج التنموي المغربي.

وهكذا، فقد مكنت دينامية الإصلاحات التي يعرفها المغرب، ضمن اختيارات استراتيجية واضحة، مرتبطة بانفتاح الاقتصاد الوطني، من تحسين تنافسيته وجاذبيته، وتنويع روافده، وانتقاله إلى عتبة جديدة من النمو.

وموازاة مع ذلك، استفادت جل جهات ومناطق المملكة من هذه الدينامية، مما ساهم في بروز أقطاب جديدة للتنمية تعزز القدرة الإستيعابية للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتوفر حظوظا أكبر للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي، وتفتح آفاقا جديدة للتوازن المجالي وللتنمية البشرية المستدامة.

ولقد تعززت بفضل ذلك مكونات الاقتصاد الوطني وتقوت مناعته وقدرته على مواجهة تقلبات الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية.

وبالفعل، فقد عرف الاقتصاد العالمي منذ السنة الماضية، تطورات غير مسبوقة، تجسدت في أزمة ارتفاع أسعار المواد الأولية، تبعثها مباشرة الأزمة المالية التي زعزعت استقرار النظام المالي وأدخلت الاقتصاد العالمي في مسلسل التراجع و الانكماش.

وهكذا، فمن المنتظر أن يعرف الاقتصاد العالمي، هذه السنة، تراجعا بنسبة 1,1 % مقارنة مع معدل نمو ناهز 4,5 % خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2008. وستصل نسبة التراجع في منطقة الأورو، أهم حليف اقتصادي للمغرب 4,2% بعد نمو في حدود 0,7% في السنة الماضية.

كما أن حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات سيعرف تراجعا بنسبة 12 % بعد ارتفاع بنسبة 3% سنة 2008.

وإضافة إلى هذه التطورات السلبية، فقد عرفت أغلب الدول المصنعة اختلالات كبرى في توازنها الماكرواقتصادية، حيث من المتوقع أن تصل هذه السنة نسبة عجز الميزانية إلى مستويات قياسية تتراوح بين 8% و14% من الناتج الداخلي الخام.

و أمام تفاقم آثار هذه الأزمة، اتخذت جل الدول المتقدمة تدابير استثنائية، استهدفت على الخصوص إنقاذ المؤسسات المالية، وإعادة الثقة فيها لتأمين تمويل الفاعلين الاقتصاديين، وكذا الحد من التراجعات المهولة لمعدلات النمو وارتفاع البطالة عبر برامج ركزت أساسا على دعم الطلب الداخلي.

وبالنظر إلى طبيعة وحجم الأزمة، فلم يقتصر وضع مخططات دعم وتنشيط القطاعات الاقتصادية على الحكومات، بل شمل أيضا المجموعات والمؤسسات الدولية حيث برز نمط جديد من التشاور والتنسيق خصوصا على مستوى مجموعة العشرين.

وهكذا، فإن الإمكانيات الهائلة التي تمت تعبئتها في إطار مخططات دعم و تنشيط الاقتصاد و تدخلات المؤسسات المالية الدولية و خصوصا منها صندوق النقد الدولي قد ساهمت نسبيا في إعادة الثقة وظهور بوادر انتعاش النشاط الإقتصادي. إلا أن هذا الانتعاش سيكون بطيئا ومصحوبا بنسب عالية في معدلات البطالة التي من المتوقع أن تفوق 11% في منطقة الأورو.

على الرغم من هذه الظرفية العالمية الصعبة، تمكن الاقتصاد المغربي من تحقيق نتائج إيجابية سنة 2008 تجسدت أساسا في نسبة نمو بمعدل 5,6% و تحقيق فائض في ميزانية الدولة مكن من خفض مديونية الخزينة من 53,5% إلى 47,3% من الناتج الداخلي الخام.

سيدي الرئيس ،

كما سبق لي أن أكدت لكم خلال مناقشة القانون المالي لسنة 2009 في شقه المرتبط بتدبير تداعيات الأزمة، فإن القطاع المالي المغربي بقي بمنأى عن هذه التداعيات بالنظر إلى محدودية ارتباطاته بالأسواق المالية العالمية، وفعالية القواعد الاحترازية المطبقة عليه.

ونظرا لانفتاح اقتصادنا الوطني على محيطه الدولي، فمن الطبيعي أن يتأثر، كغيره من الاقتصاديات، من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على القطاعات المرتبطة بالطلب الخارجي والمتمثلة في التصدير والسياحة وتحويلات مواطنينا بالخارج والاستثمارات الخارجية. وهذا ما نتج عنه في متم 2008 عجز في الحساب الجاري لميزان الأداءات بنسبة 5,2 % أدى إلى تراجع مستوى الموجودات الخارجية ب 6,5 مليار درهم.

وقد تواصلت هذه التراجعات بالنسبة لأهم مؤشرات القطاع الخارجي هذه السنة. غير أن وتيرة التراجع بدأت تتقلص حدها بشكل ملحوظ من شهر إلى آخر.

وهكذا، انتقلت وتيرة انخفاض مداخل المغاربة المقيمين بالخارج من نسبة 14,6 % في مارس الأخير إلى 12,7 % في يونيو ثم إلى 9,7 % في متم شهر شتنبر. كما انتقلت وتيرة انخفاض عائدات الأسفار خلال نفس الفترة من 21,6 % إلى 13,6 % ثم إلى 8,8 % و تراجعت الصادرات دون احتساب مبيعات الفوسفاط من 22,2 % إلى 20,7 % ثم إلى 17 % .

كما تظهر مؤشرات التحسن في القطاعات المصدرة المتضررة، من خلال لجوئها من جديد إلى إحداه فرص شغل جديدة وبالتالي استعادة مستويات التشغيل السابقة.

وإذا كانت القطاعات المرتكزة على الطلب الخارجي قد عانت نسبياً من تداعيات الأزمة، فإن القطاعات المرتبطة بالطلب الداخلي قد حافظت عموماً على ديناميتها كما يتجلى ذلك من خلال ارتفاع قروض التجهيز بنسبة 26,5% والقروض الموجهة للعقار بـ 14,5% وقروض الاستهلاك بـ 19,5% .

ومن المنتظر أن تواصل هذه المؤشرات تحسنها، حيث من المتوقع أن تبقى نسبة النمو لهذه السنة في مستوى يتراوح ما بين 5 و 5,3%، في حين لن تتعدى هذه النسبة 3% في الدول المتوسطة المجاورة.

وقد أكدت بعثة صندوق النقد الدولي عقب الانتهاء من مهامها خلال الشهر الحالي، أن تأثير بلادنا بالأزمة الاقتصادية العالمية قد بقي محدوداً، بفضل التدابير المتخذة والإصلاحات المنجزة وكذا بفضل الاعتماد على دعم الطلب الداخلي ومساندة القطاعات المتضررة.

وقد ساهمت أربعة عوامل أساسية حسب تقديرنا في تحقيق هذه النتائج:

1- المكتسبات و الإصلاحات المتراكمة التي مكنت من تعزيز وتقوية قدرات الاقتصاد الوطني؛

2- نجاعة التدابير المتخذة في إطار قانون المالية لسنة 2009 خصوصا تلك المستندة إلى العناصر الأساسية التي تتحكم فيها والتي ترتبط على الخصوص بالطلب الداخلي. وفي هذا السياق، حرصت الحكومة على تفعيل جميع التزاماتها المدرجة في قانون المالية لسنة 2009، ومنها على الخصوص، تلك المتعلقة بالرفع من حجم الاستثمارات العمومية والزيادة في الأجور، ومتابعة الإصلاح الجبائي في شقه المرتبط بتخفيض الضريبة على الدخل بتكلفة إجمالية تصل إلى حوالي 10 ملايين درهم، مع مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية في إطار صندوق المقاصة.

3- النتائج القياسية للموسم الفلاحي، والتي ساهمت بنسبة 1,4% إضافية في معدل النمو المرتقب لهذه السنة؛

4- التدابير التي اتخذتها الحكومة ضمن مقاربة تدبير تشاركية وفريدة بين القطاعين العام والخاص لمواجهة تداعيات الأزمة على القطاعات المرتبطة بالطلب الخارجي، وعبر وضع آليات لليقظة والتتبع سمحت بالتقييم الموضوعي والميداني لوضعية القطاعات، وسنحت كذلك باتخاذ التدابير العاجلة انطلاقا من حاجيات وخصوصيات كل قطاع ، مع تفعيلها الميداني بالسرعة المطلوبة. وقد كان لهذه المنهجية أثرها الإيجابي سواء على المستوى النفسي أو على المستوى العملي .

ونتاجا لكل هذه التدابير والإجراءات، يتم تنفيذ قانون المالية الحالي في ظروف عادية على مستوى الموارد أو النفقات.

وهكذا، فعلى مستوى المداخيل الجبائية و بالرغم من التراجع الذي كان مرتقبا مقارنة مع مداخيل 2008 فإن نسبة الإنجاز بلغت في متم شتنبر 75% وهي نسبة تتماشى مع توقعات قانون المالية. أما النفقات

فقد اتسمت بتراجع نفقات المقاصة نتيجة انخفاض سعر البترول من جهة، و التزايد الملحوظ على مستوى إصدارات نفقات الاستثمار من جهة أخرى.

وعلى أساس هذه التطورات، فمن المنتظر أن ينحصر عجز الميزانية خلال السنة الحالية في حدود 2,7% عوض 2,9% الذي كان مرتقبا في قانون المالية، مما سيمكن من جديد تقليص نسبة المديونية من 47,3% إلى حوالي 46% من الناتج الداخلي الخام.

سيدي الرئيس ،

إن هذه المعطيات تبين بوضوح أن بلادنا قد تمكنت في ظل هذه الظروف الصعبة من تكريس استقرار المكونات الأساسية للإطار الماكرواقتصادي، والحفاظ على نسيجنا الاقتصادي، وتحقيق نسبة نمو مرتفعة، والتحكم في التضخم و عجز الميزانية، مع تسريع وتيرة إنجاز البرامج الاستثمارية العمومية. كما أن التدبير الحذر للمديونية و نهج سياسة نقدية ملائمة قد ساهما في حصر الآثار السلبية المرتبطة بعجز ميزان الأداءات الناتج أساسا عن تفاقم العجز التجاري.

وأخذا بعين الإعتبار للتطورات السابقة، وكذا آفاق تطور الاقتصاد العالمي في السنة المقبلة، فقد ارتكزت التوقعات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2010 على فرضيات واقعية، تأخذ بعين الاعتبار تطور المحيط الدولي المرتقب للاقتصاد العالمي، كما تؤكد توقعات مختلف المؤسسات الدولية، ارتباطا مع الإمكانيات الهائلة المعبأة في إطار مخططات الدعم، وكذا استمرار دينامية الاقتصاد الوطني وخصوصا القطاعات الموجهة لتلبية الطلب الداخلي. وتتلخص هذه الفرضيات كما يلي:

- نسبة النمو : 3,5 % ، نتيجة الارتفاع المرتقب بالنسبة للأنشطة غير الفلاحية ب 4,4% بفضل دعم وتيرة الاستثمار والاستهلاك وبفعل التحسن المرتقب للاقتصاد العالمي، ونتيجة كذلك للانخفاض المفترض في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 3,5% بعد ارتفاع ب 24% سنة 2009؛

- نسبة التضخم : 2 % ، علما بأن نسبة التضخم تعرف تراجعاً على المستوى العالمي وأن سياستنا النقدية تتميز بالحدز؛

- متوسط سعر البترول : 75 دولار للبرميل. ويشكل هذا السعر المرجع المعتمد من طرف جل المؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن تعرف المداخيل استقراراً بالنسبة للسنة الحالية لتصل إلى حوالي 169 مليار درهم، وذلك بالرغم من الانعكاس المالي الناتج عن مواصلة إصلاح الضريبة على الدخل وأثار الظرفية الاقتصادية العالمية على بعض القطاعات.

وفيما يتعلق بالنفقات، فقد تم الارتكاز على مبدئين أساسيين: متابعة الرفع من الاستثمار العمومي والتحكم في نمط عيش الإدارة.

وهكذا سيصل الاستثمار العمومي إلى 163 مليار درهم منها 53,8 مليار درهم لميزانية الدولة، أي بزيادة 20% مقارنة مع سنة 2009.

أما نفقات التشغيل فستبقى محصورة في مستواها لسنة 2009 باستثناء نفقات الأجور التي سترتفع ب 5,3% بفعل الزيادة في الأجور وخلق حوالي 23 800 منصب شغل لمواكبة حاجيات القطاعات الاجتماعية والعدل على الخصوص.

وبالنظر إلى هذه التطورات التي ستعرفها كل من المداخل والنفقات، فإن العجز الإجمالي للخزينة يقدر بحوالي 4% من الناتج الداخلي الخام. ويمكن اعتبار هذا التطور تجسيدا لمنظور إرادي يرمي إلى دعم التنمية، وتعزيز التضامن الاجتماعي، في ظل ظرفية اقتصادية صعبة.

و إذا كان هذا العجز يعكس أساسا رغبة الحكومة في مواصلة دعم و تقوية الاستثمار العمومي، فيجب التأكيد على أن هذا العجز يبقى استثنائيا بفضل التحكم في مؤشرات المديونية و لا يتناقض مع منظورنا الهادف إلى الحفاظ على التوازنات الأساسية والذي يستدعي الرجوع التدريجي إلى مستوى أقل كما كان معتمدا في القوانين المالية السابقة.

سيدي الرئيس ،

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2010 ثالث مشروع قانون مالي تقدمه الحكومة الحالية. ويعتمد في فلسفته ومنهجيته وأولوياته على الاختيارات الكبرى والتوجهات التي حددها صاحب الجلالة نصره الله وعلى الالتزامات المسطرة في البرنامج الحكومي الذي صادقتم عليه.

ومن هذا المنطلق يستند هذا المشروع إلى ثلاث ركائز أساسية :

أولا : الاستمرار في دعم دينامية النمو خلق مزيد من مناصب الشغل وتحسين دخل المواطنين؛

ثانيا : الرفع من وتيرة الإصلاحات، وتسريع إنجاز السياسات القطاعية، لتعزيز تنافسية وجاذبية اقتصادنا وفق منظور مجالي أكثر توازنا؛

ثالثا : تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي، بهدف تأمين توزيع أفضل لثمار النمو، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية خصوصا في العالم القروي والمناطق الجبلية.

وهكذا يتوخى مشروع قانون المالية من خلال ركيزته الأولى الحفاظ على نمو قوي ومستدام لتحقيق تنمية شاملة، و خلق فرص الشغل المنتجة، وتأمين سبل العيش الكريم للمواطنين.

ولهذه الغاية سيتواصل العمل على تعزيز الطلب الداخلي من خلال الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، وتكثيف الاستثمار العمومي، بالإضافة إلى إذكاء الاستثمار الخاص، وتعزيز دينامية التصدير، ودعم القطاعات المصدرة المتضررة من الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفي هذا الاتجاه ودعما للقدرة الشرائية للمواطنين، تقترح الحكومة تطبيق الشطر الثاني من إصلاح الضريبة على الدخل عبر رفع شريحة الدخل المعفاة إلى 30.000 درهم عوض 28.000 درهم . كما يقترح تعديل الشرائح الأخرى والأسعار المطبقة عليها وضمنها تلك المطبقة على الفئات المتوسطة وكذا تخفيض السعر الأعلى من 40% إلى 38% كما التزمت الحكومة بذلك.

وبفضل هذه التدابير، سيصل العدد الإضافي للملزمين المستفيدين من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل برسم سنة 2010 إلى 160 ألف ملزم تضاف إلى 330 ألف ملزم مستفيد من الإعفاء الكلي سنة 2009. وبهذا، سيصل مجموع عدد الملزمين المعفيين خلال سنتي 2009 و 2010 حوالي 500 ألف. وستبلغ نسبة المأجورين المعفيين من الضريبة على الدخل 53%.

وبالموازاة مع التخفيض الضريبي، ستعمل الحكومة على تنفيذ الشطر الثاني من الزيادة في أجور الموظفين المقررة في إطار الحوار الاجتماعي.

وسيبلغ بذلك الانعكاس المالي للتدابير المرتبطة بتخفيف الأعباء الضريبية والزيادة في الأجور برسم سنتي 2009 و 2010 ما مجموعه 16 مليار درهم منها 9,6 مليار درهم تتعلق بتخفيف الأعباء الضريبية.

وحمايةً للقدرة الشرائية للمواطنين، ستستمر الحكومة في دعمها لأسعار المواد الأساسية عبر نظام المقاصة. وقد رصد لهذا الغرض مبلغ 14 مليار درهم سنة 2010 موازاة مع الشروع في بلورة منظور إصلاحى لهذا النظام ليتمكن من استهداف أفضل للفئات المستحقة للدعم.

ومن جهة أخرى، ودعماً للمجهود التنموي للبلاد ستواصل الحكومة تكثيف الاستثمار العمومي قصد تجهيز البلاد، وتوفير وتأهيل البنيات التحتية والإنتاجية مع العمل على بروز أقطاب جهوية للتنمية تعزز الطاقة الاستيعابية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتفتح آفاق جديدة للتوازن المجالي.

وتتدرج في هذا الإطار الأوراش الكبرى في مجالات السدود، الطرق والطرق السيارة، الموانئ، المطارات، أقطاب التنمية المندمجة والسكك الحديدية التي ترمي إلى تثمين مؤهلات الجهات المعنية وتعزيز قدرتها على استقطاب الاستثمارات الخاصة وإحداث دينامية جديدة للتنمية المحلية.

وقد تم تعزيز هذه المنهجية عبر التوطين المجالي للإستراتيجيات القطاعية، في إطار تشاركي، كما هو الشأن بالنسبة للإستراتيجيات المعتمدة في ميادين الفلاحة والماء، والبيئة، والسياحة، والصناعة التقليدية.

ومن أجل تقوية التقائية السياسات العمومية على الصعيد المحلي، تعمل الحكومة على تعميم المقاربة التشاركية مع الفاعلين المحليين لإنجاز البرامج المتعلقة بتأهيل المدن، وتحسين ظروف عيش المواطنين من خلال المشاريع المتعلقة بالسكن اللائق، والنقل الحضري، والتطهير وفك العزلة عن العالم القروي.

وفي إطار غلاف الاستثمار العمومي المرصد برسم سنة 2010، فقد ارتفع حجم النفقات الموزعة جهويا بنسبة 32%.

وستجدون ضمن الوثيقة التي ستوزع عليكم صيغة نص هذا الخطاب جردا مفصلا لأهم المشاريع المدرجة في هذا الباب مرتبة حسب الجهات.

وبموازاة تكثيف الاستثمار العمومي، سيستمر العمل على تعزيز تنافسية بلادنا والرفع من قدرتها على جلب الاستثمارات الخاصة الوطنية والدولية.

ثلاث آليات أساسية سيتم اعتمادها لهذه الغاية:

- إحداث فضاءات مجهزة من جيل جديد وفقا للمواصفات الدولية وقابلة للاستعمال الفوري. ويتعلق الأمر بالفضاءات الصناعية المندمجة في كل من الجرف الأصفر وملوسة والقنيطرة، ومراكز الخدمات عن بعد بالدار البيضاء والرباط وتطوان وفاس ووجدة ومراكش، والأقطاب المتخصصة في مجال الصناعات الفلاحية بكل من مكناس وبركان، والصيد البحري بأكادير، واللوجستيك بزنانة، والطاقات المتجددة بوجدة والطاقة الشمسية بورزازات، والإلكترونيات بالدار البيضاء والقنيطرة وطنجة والمحمدية.

- إحداه صناديق لدعم وضمان الاستثمارات لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة وقطاعات الصيد البحري والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة والتجارة الداخلية والتعليم الخاص وكذا لفائدة استثمارات مغاربة العالم. ويبلغ حجم الموارد المخصصة لهذه الصناديق ما مجموعه 2,6 مليار درهم؛

- تعزيز التكوين من خلال إحداه 10 معاهد مختصة في قطاعات صناعة أجزاء الطائرات وصناعة السيارات والصناعة التقليدية والأزياء والسمعي البصري وسيتم تعزيز التكوين المهني الذي سيشمل 316.000 متدرب خلال سنة 2010 بزيادة تناهز 14%. وقد تم تخصيص 400 مليون درهم في مجال التكوين لملاءمة الكفاءات مع الحاجيات .

ومن جهة أخرى، وقصد الحد من تفاقم عجز الميزان التجاري سنتركز الجهود على تعزيز مواقعنا في الأسواق التقليدية مع العمل على ولوج أسواق جديدة ارتباطا بالإمكانيات التي توفرها الاستراتيجيات القطاعية. ولهذه الغاية تم رصد مبلغ 400 مليون درهم برسم سنة 2010.

وتماشيا مع خيار الانفتاح الاقتصادي لبلادنا وسعيا نحو الاستمرار في تخفيض تكلفة الإنتاج ودعم تنافسية المقاولات، ستتم مواصلة تفعيل مخطط الإصلاح التعريفي الذي صادقتم عليه في إطار قانون المالية للسنة الحالية، وذلك عبر تخفيض رسم الاستيراد المطبق على المدخلات من 10% و 7,5% إلى 5% ومن 20% إلى 17,5% .

وضمن هذا التوجه، يتضمن مشروع قانون المالية كذلك مقتضيات جديدة تهدف إلى تثبيت استمرارية نشاط صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بضمان استمرار موارده، نظرا للدور الحيوي والهام الذي يضطلع به على الساحتين الاقتصادية والاجتماعية، حيث برهن منذ تأسيسه عن قدرته على تحقيق الأهداف المسطرة له، بكل نجاعة وفعالية، في جميع المشاريع والمبادرات التي عمد على انطلاقها وتمويل تنفيذها. وقد حدد الغلاف المالي السنوي لهذا الغرض في مبلغ لا يقل عن 3,5 مليار درهم انطلاقا من عمليات تفويت مؤسسات الدولة ومخصصات ميزانية الدولة.

سيدي الرئيس ،

يهدف مشروع قانون المالية في مرتكزه الثاني إلى تسريع وتيرة الإصلاحات، وتفعيل السياسات القطاعية، بغية تحديث البنيات الإنتاجية والاقتصادية للبلاد، وتنويع مصادر التنمية، وإحداث مناصب الشغل، وتعزيز قدراتنا التصديرية في اتجاه تقوية موقع المغرب في مرحلة ما بعد الأزمة.

ويندرج ضمن هذا الإطار، مخطط "المغرب الأخضر" الهادف إلى إحداث تطور نوعي في القطاع الفلاحي بوصفه أحد الأعمدة الرئيسية للتنمية بالمغرب.

هكذا، وتماشيا مع البرنامج المسطر، سيتم التركيز خلال سنة 2010 على تطوير الري الموضعي على مساحة 83 ألف هكتار والتهيئة الهيدروفلاحية على مساحة 8.450 هكتار وتنمية الطاقات الإنتاجية في مجالات اللحوم والحليب وقصب السكر.

كما سيتم، في إطار التأهيل التضامني للنسيج الإنتاجي لفائدة صغار الفلاحين تحويل واستصلاح 78 ألف هكتار لغرس الأشجار المثمرة،

وإحداث وحدات لتثمين الإنتاج النباتي والحيواني وتحسين المراعي على مساحة 70 ألف هكتار.

وقد سجل الغلاف الاستثماري المخصص للقطاع الفلاحي تطورا نوعيا حيث انتقل من 1,6 مليار درهم سنة 2008 إلى 4 مليار درهم سنة 2009 ليصل إلى 5,2 مليار درهم سنة 2010.

وفي قطاع الماء والبيئة، ترمي الاستراتيجية المعتمدة إلى تأمين تزويد البلاد بالماء والحماية من الفيضانات والتحكم في مجموع مسلسل الإنتاج والتوزيع والاستعمال والتطهير وإعادة الاستعمال.

وبالإضافة إلى تعبئة الموارد المائية، يتم إنجاز مشاريع مندمجة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات قطاعي الماء والبيئة وفقا لمقتضيات الاتفاقيات المبرمة تحت الرئاسة السامية لصاحب الجلالة نصره الله. ويندرج في هذا الإطار البرامج الوطنية للصرف الصحي وتدبير النفايات الرامي إلى تقليص التلوث المنزلي والتأهيل البيئي للمنشآت العامة. وقد رصد لهذا الغرض اعتمادات الاستثمار تصل إلى 1,2 مليار درهم أي بزيادة 54%.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، يجري الإعداد للميثاق الوطني حول البيئة بوصفه إطارا مرجعيا يتم بمقتضاه إدماج العامل البيئي في كل البرامج المعتمدة قصد الحفاظ على الفضاءات والمحميات والموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي.

وإجمالا فقد ارتفعت الاعتمادات المرصودة لقطاعي الماء والبيئة من 2,9 مليار درهم سنة 2009 إلى 3,7 مليار درهم برسم سنة 2010 تضاف إليها استثمارات المكتب الوطني للماء بمبلغ 4,12 مليار درهم.

وفي مجال الصيد البحري، ترمي إستراتيجية هاليوتيس إلى تعزيز مكانة هذا القطاع ومساهمة في النشاط الاقتصادي عبر إحداث ثلاثة أقطاب للتنمية وتقوية البنيات التحتية في مجال الموانئ ونقط التفريغ وقرى الصيادين والتسويق مع العمل على تثمين الكميات المصطادة محليا وتحديث أسطول الصيد. كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى الحفاظ على الموارد وتعزيزها من خلال تنمية تربية الأسماك.

وقد تم رصد اعتمادات الاستثمار بمبلغ 573 مليون درهم لفائدة هذا القطاع برسم سنة 2010.

وفي مجال الطاقة، ترمي السياسة المعتمدة إلى تأمين التوريد المنتظم في مختلف أرجاء المملكة مع الأخذ بعين الاعتبار لمقتضيات التنمية المستدامة باللجوء إلى تطوير الطاقات المتجددة واعتماد النجاعة الطاقية والاندماج الجهوي في الشبكة الطاقية الأرومتوسطية.

وستعزز هذه السياسة أخيرا بالبرنامج الطموح لتنمية الطاقة الشمسية الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة بمدينة ورزازات وكذا بتفعيل صندوق التنمية الطاقية وإحداث شركة الاستثمارات الطاقية برأسمال يصل إلى 1 مليار درهم كإطار تحفيزي للاستثمار العمومي والخاص في ميدان الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية وإحداث الشركة المغربية للطاقة الشمسية برأسمال يبلغ 500 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الغلاف الاستثماري المخصص للمكتب الوطني للكهرباء سيصل إلى 10 ملايين درهم برسم 2010.

ومن جهة أخرى، يسجل القطاع الصناعي تطورا ملحوظا في اتجاه عصنة وتنويع الهياكل الاقتصادية والإنتاجية وتطوير الاستثمارات والرفع من تنافسية المنتوجات.

وقد عرف مخطط الإقلاع الصناعي دفعة جديدة بإبرام، تحت رئاسة صاحب الجلالة نصره الله، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي لإعطاء نفس جديد للقطاعات الصناعية التي يتمتع فيها المغرب بمزايا تنافسية وخاصة منها صناعة السيارات وأجزاء الطائرات والإلكترونيات والخدمات المرحلة والبيوتكنولوجيات والنانوتكنولوجيات. وقد رصد لهذا القطاع مبلغ 1,950 مليار درهم برسم سنة 2010.

كما ستمكن التحولات المؤسسية التي عرفها المجمع الشريف للفوسفات من خلال تحويله إلى شركة مساهمة، وتحسن وضعه المالي من تعزيز موقعه الريادي على المستوى العالمي في مجال الصناعات الكيماوية.

وسيتعزز هذا الموقع أكثر بفضل البرامج الاستثمارية التي يقوم بها المجمع لتقوية طاقاته الإنتاجية والرفع من نسبة التثمين المحلي بشراكة مع مجموعات دولية كبرى والتقليص من كلفة النقل وتطوير فضاء الجرف الأصفر ليصبح قطبا دوليا في مجال الصناعة الكيماوية. وتقدر استثمارات المكتب برسم 2010 بـ 7 مليار درهم.

وفي ميدان التكنولوجيات الإعلامية الحديثة، اعتمد المغرب استراتيجية جديدة تسمى "المغرب الرقمي" تهدف إلى إدماجه في عالم الاقتصاد الرقمي عبر توسيع انتشار هذه التكنولوجيات وتكثيف استعمالها بالإدارات العمومية والمقاولات ولدى عموم المواطنين.

وتتدرج في هذا الإطار عمليات تهتم تعميم المعلومات بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وتقريب الإدارة من المرتفقين وتمكين 80 ألف طالب جامعي من الحصول على حواسيب محمولة موصولة بشبكة الأنترنت.

وبخصوص القطاع السياحي، وبفضل التدابير المتخذة في إطار رؤية 2010، فقد تم الرفع من الطاقة الإيوائية بـ50% وتحقيق ارتفاع لعدد السياح الوافدين بنسبة 8% سنويا ليصل إلى 8 ملايين سائح.

كما تم خلال السنة الحالية افتتاح محطة السعيدية تحت إشراف صاحب الجلالة نصره الله وانطلاق محطة مازاكان الجديدة خلال شهر أكتوبر الأخير. ومن المنتظر الشروع خلال السنة المقبلة في تشغيل محطتي لكسوس بالعرائش وموكادور بالصويرة.

وستمكن رؤية 2020 التي يتم إعدادها وفقا للتعليمات الملكية السامية من إحداث تطورات نوعية في قطاع السياحة من شأنها تعزيز القوة الاستقطابية لبلادنا وترسيخ أسس سياحة مستدامة ومسؤولة.

ويصل الغلاف المالي المخصص للقطاع سنة 2010 إلى 825 مليون درهم.

وارتباطا بقطاع السياحة، ترمي رؤية 2015 لقطاع الصناعة التقليدية إلى إعادة هيكلة هذا القطاع عبر استثمار المؤهلات المغربية على المستوى الثقافي والاجتماعي والمساعدة على انبثاق وتنمية نسيج إنتاجي مهيكّل والترويج لمنتوج الصناعة التقليدية بالأسواق الوطنية والدولية.

وفي مجال الصناعة التقليدية، سيستمر العمل في اتجاه تعزيز البنيات التحتية المتعلقة بقرى ومركبات الصناعة التقليدية في عدد من المدن وإدماج فضاءات تجارية بالمناطق السياحية. كما سيتم تشجيع بروز فاعلين نموذجيين للعب دور المحرك في هذا القطاع وتكثيف الترويج للصناعة التقليدية بالحث على استكشاف أسواق جديدة وتعزيز المشاركة بالمعارض المهنية الوطنية والدولية. وسيتم كذلك تحسين

شروط السلامة والنظافة بالقطاع وتعزيز التكوين بإحداث معهد للتكوين العالي ووحدات متنقلة للتكوين مع تعزيز كفاءات 51 ألف شاب وشابة.

وقد انقل غلاف الاستثمار المخصص لهذا القطاع من 200 مليون درهم سنة 2009 إلى 450 مليون درهم سنة 2010 .

وبخصوص التجارة الداخلية، وارتباطا بـ "مخطط رواج" سيتم إحداث المناطق المخصصة للأنشطة التجارية بالنواصر ووجدة ومكناس وإعداد تصاميم لتنمية الأنشطة التجارية والتوزيع بالجهة الشرقية وجهة الشاوية ورديعة وإقليم تطوان وتنمية شبكات توزيع منتوجات المقاولات الرائدة على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد رصد لهذا الغرض اعتماد مالي إضافي بمبلغ 200 مليون درهم برسم سنة 2010 .

وتنفيذا للتوجيهات الملكية المرتبطة بإصلاح قطاع العدل، تتكبد الحكومة على بلورة برنامج إصلاحي متكامل يهدف إلى دعم استقلاليته والرفع من نجاعته وتأهيل هياكله وتقوية مؤهلاته البشرية.

ولمواكبة الحاجيات الأولية لقطاع العدل، فقد تم رفع الاعتمادات المخصصة له برسم 2010 من 2,3 مليار درهم إلى 3,2 مليار درهم .

سيدي الرئيس ،

إن منظورنا التنموي المتوازن، المعتمد على ضرورة الربط المستمر بين التنمية والنماء ضمن مقاربة تعزز تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي والعمل الدؤوب على أن يستفيد المواطنون، كل المواطنين، من ثمار التنمية، هو الذي يعطي للركيزة الثالثة لهذا المشروع بعدها الاستراتيجي.

ويندرج في هذا الإطار تأهيل الموارد البشرية عبر مواصلة إنجاز البرامج الاستيعابية المعتمدة بالنسبة لكل من التعليم الأساسي والثانوي والعالي والتكوين المهني قصد تكريس تكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع ومواكبة الحاجيات المتنوعة والمتنامية من الموارد البشرية للنسيج الاقتصادي الوطني.

وهكذا وللرفع من الطاقات الاستيعابية للمؤسسات التعليمية سيتم إنجاز 693 حجرة تمهيدية و223 مدرسة و 564 إعدادية و 294 ثانوية وستتطلق أشغال إنجاز حوالي 1.000 مؤسسة وإصلاح تجهيزات 2.500 مؤسسة وداخلية وتكثيف شبكة الداخليات لرفع طاقتها إلى 1مليون مستفيد.

وفي هذا الإطار سيستفيد العالم القروي بنسب عالية من المشاريع المبرمجة بخصوص قطاع التعليم. وتبلغ هذه النسب 63% من المؤسسات التعليمية و92% من الداخليات و72% من المؤسسات المعاد تأهيلها. ومن شأن هذه الإنجازات أن تعزز نسبة التمدرس خصوصا بالنسبة للفتيات بالعالم القروي.

وفي مجال تنمية العرض الجامعي وتحسين إدماج الخريجين وبفضل التدابير المتخذة في إطار البرنامج الاستيعابي المتعلق بهذا القطاع، فقد تم رفع عدد المسجلين الجامعيين برسم السنة الأكاديمية 2009-2010 بـ 7% ليصل إلى 310 ألف طالب ومضاعفة ثلاث مرات عدد المسجلين الجدد بالشعب العلمية والهندسية وتحسين التمکن من اللغات الأجنبية لفائدة أزيد من 100 ألف طالب مع رفع عدد البحوث العلمية بـ 20%. وقد تم في هذا الإطار إبرام اتفاقيات إطار بين الحكومة والجامعات تحت إشراف صاحب الجلالة نصره الله.

وقد عرف الغلاف المالي المخصص لقطاع التربية الوطنية ارتفاعا بنسبة 33% بين سنتي 2008 و 2010 حيث انتقل خلال هذه الفترة من 37 مليار درهم إلى 51 مليار درهم. وستعزز موارده البشرية بإحداث 9.600 منصب مالي.

وانطلاقا من الخصائص الذي يعيشه قطاع الصحة وللحد من انعكاساته السلبية على المواطنين، ترمي السياسة المعتمدة إلى تكثيف شبكة البنيات الاستشفائية باستكمال إنجاز وتأهيل حوالي 100 مؤسسة للعلاجات الأساسية والمحلية وتسريع وتيرة إنجاز المستشفيات الجامعية بكل من فاس ومراكش ووجدة واقتناء وحدات علاجية متنقلة لتوسيع سلة الخدمات لفائدة العالم القروي.

كما يندرج في هذا الإطار تكثيف البرامج الصحية لتحسين مؤشرات الصحة ببلادنا ومنها على الأخص تلك المتعلقة بتقليص نسبة وفيات الأطفال.

وستعرف سنة 2010 تعميم نظام المساعدة الطبية عبر تأهيل وتجهيز المؤسسات الاستشفائية ومدتها بالموارد البشرية والأدوية اللازمة لذلك.

وقد ارتفعت الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة خلال الفترة 2008-2010 بنسبة 37% حيث انتقلت من 8,1 مليار درهم إلى 11,1 مليار درهم. كما تم رصد 2.000 منصب مالي إضافي سيخصص الجزء الأكبر منه لفائدة العالم القروي.

وبخصوص قطاع السكن ستعمل الحكومة على تسريع وتيرة إنجاز البرامج الرامية إلى تحسين عرض السكن الاجتماعي والسكن لفائدة الطبقات الوسطى وملاءمته مع القدرة الشرائية للأسر المستهدفة.

وتتلخص المبادرات المعتمدة لهذا الغرض كما يلي :

- تفويت 3.850 هكتار من أراضي الدولة عبر طلبات عروض دولية لإنجاز 70.000 وحدة سكنية اقتصادية و70.000 وحدة اجتماعية و70.000 وحدة للطبقات الوسطى .

وبخصوص برنامج إنجاز الوحدات السكنية ذات التكلفة المنخفضة التي لا تتعدى 140 ألف درهم فقد تم إعطاء انطلاقة إنجاز في إطار تشاركي مع القطاع الخاص 40.000 وحدة، ومن المنتظر أن تعطى انطلاقة أشغال 33.200 وحدة خلال سنة 2010.

- توسيع ولوج الفئات الوسطى ومغاربة العالم للتمويلات البنكية المستفيدة من ضمان الدولة؛

- مواصلة إنجاز 4 مدن جديدة على مساحة إجمالية تقدر ب 5.000 هكتار وتهم كل من تامسنة وتامنصورت والشرفات ولخياطة؛

- تسريع إنجاز برنامج القضاء على مدن الصفيح لفائدة 298.000 أسرة حيث وصلت نسبة الإنجاز إلى 45% مما مكن من هدم 138.000 سكن صفيحي وإعلان 37 مدينة بدون صفيح.

ويبلغ الغلاف الاستثماري المخصص لقطاع السكن 2 ملايين درهم تضاف إليها 9 ملايين درهم لمجموعة العمران.

وفي مجال الشباب والرياضة، سيتم الانتهاء من أشغال بناء المركبات الرياضية بمراكش وطنجة سنة 2010 وأكادير سنة 2011 كما سيتم الشروع في إنجاز المركب الرياضي الكبير بالدار البيضاء وتقوية بنيات الاستقبال لتأطير الشباب عبر إنجاز مراكز سوسيو-رياضية ودور للشباب وروض للأطفال و نوادي نسوية وتوسيع برنامج العطلة للجميع ليشمل 300.000 مستفيد. وقد خصص لهذا القطاع غلاف مالي يصل إلى 1,5 مليار درهم، أي بزيادة 46% مقارنة مع سنة 2008.

وفي مجال الثقافة، سيتم إنجاز البنيات الثقافية الكبرى ومنها المسرح الجديد ومتحف الفنون المعاصرة بالرباط وكذا تكثيف إحداث مركبات ثقافية محلية وترميم مواقع الآثار التاريخية وتقديم الدعم للأنشطة الثقافية والفنية. وقد تم تخصيص لقطاع الثقافة اعتمادات مالية بمبلغ 540 مليون درهم أي بزيادة 48% مقارنة مع سنة 2008.

وبخصوص مغاربة العالم، سيتم إنجاز مراكز ثقافية بأهم عواصم دول الإقامة لترسيخ الهوية الوطنية لدى مواطنينا بالخارج كما ستعمل الحكومة على تعزيز عمليات الاستقبال وتكثيف الأنشطة الاجتماعية بغلاف إجمالي حدد في 400 مليون درهم سنة 2010، أي بزيادة 125% مقارنة مع سنة 2008.

وبهدف تقوية التكافل الاجتماعي، تم اعتماد برنامج يرمي إلى استهداف الفئات الأكثر خصاصة لتوسيع ولوجها للتعليم والصحة. وفي هذا الإطار، تم توزيع 3,7 مليون محفظة دراسية استفاد منها العالم القروي بنسبة حوالي 60% وتوفير الزي الموحد لفائدة 750.000 تلميذ وسيتم منح مساعدات مالية للأسر المعوزة لتغطية حاجيات التمدرس لفائدة 280.000 من أبناءها وتوفير النقل المدرسي بالعالم القروي لفائدة 17.500 تلميذ.

وكل هذه الإجراءات تصب في اتجاه الحد من ظاهرة الهدر المدرسي وتسهيل الولوج إلى التعليم خصوصا للفتيات بالعالم القروي.

كما سيتم تعميم نظام المساعدة الطبية وتوفير تلقيحات جديدة لفائدة 600 ألف مولود قصد الحد من وفيات الأطفال عند الولادة .

وقد خصص لهذا الغرض مبلغ 1,75 مليار درهم.

وفي نفس الاتجاه، وتطبيقا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش المجيد، ستعرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية انطلاقة جديدة باعتماد التقائية المشاريع والحكمة الجيدة وتحسين منهجية انتقاءها وتنفيذها مع التركيز على الأنشطة المحدثة لفرص الشغل والمدرة للدخل.

وقد تم رصد 1,4 مليار درهم لهذه المبادرة برسم سنة 2010.

وبخصوص العالم القروي، يرمي العمل الحكومي إلى تسريع إنهاء البرامج المرتبطة بتوسيع ولوج السكان القرويين إلى التجهيزات والخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والكهربة والتزويد بالماء الصالح للشرب والشبكة الطرقية والاتصالات.

وقد تم في هذا الصدد قطع أشواط مهمة حيث ستصل في نهاية السنة الحالية نسبة ولوج الماء الصالح للشرب 90% مقابل 85% سنة 2007، وولوج الكهرباء 98% مقابل 93% سنة 2007 والشبكة الطرقية 64% مقابل 59%.

وقد عرف حجم الاعتمادات الموجهة لتأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية ارتفاعا بنسبة 15% ليصل إلى 20 مليار درهم برسم سنة 2010.

ومن شأن حرص الحكومة والفرقاء الاجتماعيين على مواصلة الحوار الاجتماعي في جو يتسم بالجدية والمسؤولية أن يعزز الجهود المبذولة في اتجاه تكثيف التضامن والتماسك الاجتماعي واستتباب السلم الاجتماعي وتحسين ظروف عيش المواطنين.

تلكم السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2010 هذا المشروع الذي تحرى الواقعية في تحديد فرضياته والطموح في أهدافه والإرادة في مواكبة مسيرة بلادنا على درب النمو والارتقاء الاجتماعي.

إن الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة لم تزدنا إلا قناعة في صواب اختيارات بلادنا وعزما على تكثيف مجهوداتنا لتسريع وتيرة الإصلاحات ودعم أورش البناء والنماء وتوطيد الثقة في قدراتنا على مواجهة التحديات بروح الإقدام والتضامن التي تعتبر إحدى السمات التي ما فتئ يتميز بها مجتمعنا لتحقيق التطلعات في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .